العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977
أسسها: أحمد الصالحين الهوني
الخميس 2026/09/24 - 12 ربيع الثاني 1448
السنة 49 العدد 13922
Thursday 24/09/2026
49th Year, Issue 13922
www.alarab.co.uk

تمدد إسرائيل بالضفة وسوريا يهدد أمن الأردن

الملك عبدالله الثاني يربط التوسع الاستيطاني والتوغلات الإسرائيلية جنوب سوريا بأمن الأردن وحدوده ومياهه

نيويورك - رفع العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سقف التحذير من السياسات الإسرائيلية، واضعاً الضفة الغربية وجنوب سوريا ضمن مشهد إقليمي واحد.

وقال إن الحكومة الإسرائيلية تتبنى «أطماعاً توسعية» باتت تمثل تهديداً إقليمياً، محذراً من التوغلات الإسرائيلية المتكررة في سوريا ومن فرض «حقائق جديدة» على الأرض، بما في ذلك حول مصادر مياه حيوية. وربط الملك ذلك مباشرة بالأمن الوطني الأردني، مؤكداً أن أي تهديد للحدود الشمالية أو للأمن المائي يمثل تهديداً لأمن المملكة.

ويكتسب الخطاب أهميته من أن عمان لم تتعامل مع الضفة الغربية وسوريا باعتبارهما ملفين منفصلين. فالملك تحدث عن تشديد إسرائيل قبضتها على الضفة عبر الاستيلاء على الأراضي وتوسيع المستوطنات وتهجير الفلسطينيين، ثم انتقل إلى سوريا ليحذر من التوغلات والتوسع الجغرافي وفرض الوقائع الميدانية. ويعكس هذا الربط مخاوف أردنية من أن تؤدي التطورات على جانبي الحدود إلى تغيير طويل الأمد في البيئة الأمنية المحيطة بالمملكة.

> ما يحدث في الضفة يؤثر في مستقبل الدولة الفلسطينية، وما يحدث في جنوب سوريا يمكن أن يعيد تشكيل البيئة الأمنية

وفي الضفة الغربية، تتزامن تحذيرات الملك مع استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي. ففي 17 سبتمبر، أفادت «رويترز» بأن إسرائيل أضافت مناقصة لبناء 2167 وحدة سكنية ضمن مخطط «E1»، لترفع العدد الإجمالي إلى 3401 وحدة. ونقلت الوكالة عن منظمة «عير عميم» الحقوقية أن المشروع قد يؤدي إلى فصل القدس الشرقية عن أجزاء من الضفة وتهديد التواصل الجغرافي اللازم لقيام دولة فلسطينية، فيما أيد وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش الخطة وقال إنها ستمنع قيام دولة فلسطينية.

وهذا هو السياق الذي يجعل التحذير الأردني من الضفة يتجاوز الاعتراض السياسي على الاستيطان. فالأردن يرى في استمرار تغيير الوقائع على الأرض مساساً بآفاق حل الدولتين، لكنه معني أيضاً بالتداعيات المباشرة لأي تحول جغرافي أو سكاني واسع في الضفة. ولذلك ركز خطاب الملك على الفرق بين ما تصفه السلطات الإسرائيلية بأنه إجراءات أمنية أو تنظيمية وبين ما يراه الأردن تغييراً دائماً لواقع الأراضي المحتلة.

أما سوريا، فتبدو في الرؤية الأردنية جزءاً من المشكلة الأمنية الصاعدة. وقال عبدالله الثاني إن سوريا أصبحت «الإنذار الذي يختار المجتمع الدولي ألا يراه»، مشيراً إلى توغلات إسرائيلية متكررة وتوسع جغرافي وفرض وقائع جديدة، بينها ما يمس مصادر مياه حيوية. ويأتي هذا التحذير بعد سلسلة مواقف أردنية انتقدت التحركات الإسرائيلية في جنوب سوريا، بينها إدانة عمان دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى منطقة جبل الشيخ في سبتمبر واعتباره انتهاكاً لسيادة سوريا وللاتفاق الخاص بفصل القوات لعام 1974.

وتتجاوز المسألة في هذا السياق البعد الجغرافي، لأن جنوب سوريا يقع على مقربة من الحدود الأردنية، فيما تمثل موارد المياه قضية حساسة بالنسبة إلى عمان. وفي أبريل الماضي، أكدت دمشق استعدادها لتسوية ملفات تقاسم المياه مع الأردن، خصوصاً في حوض اليرموك، بينما تواصلت أعمال اللجنة المائية المشتركة بين البلدين لمعالجة قضايا الآبار والموارد المشتركة. وبالتالي، فإن أي تغييرات ميدانية حول الموارد أو مناطق السيطرة في الجنوب السوري تكتسب بالنسبة إلى الأردن بعداً يتجاوز الحسابات العسكرية المباشرة.

تحذيرات أردنية صارمة من السياسات الإسرائيلية

وتتقاطع هذه المخاوف مع ما خلصت إليه لجنة تحقيق أممية في سبتمبر بشأن الوضع في جنوب سوريا. فقد قالت اللجنة إن بعض العمليات الإسرائيلية، بما فيها التوغلات البرية والمداهمات وإنشاء بنية عسكرية، قد ترقى إلى جرائم حرب، ووصفت الوضع بأنه «احتلال عدائي»، فيما رفضت إسرائيل هذه الاتهامات وقالت إن تحركاتها تستهدف حماية مواطنيها في ظل الاضطراب السوري، ونفت وجود طموحات إقليمية لديها.

ومن هنا، يبدو أن الرسالة الأردنية في نيويورك تنطلق من قراءة أمنية متكاملة: ما يحدث في الضفة يؤثر في مستقبل الدولة الفلسطينية، وما يحدث في جنوب سوريا يمكن أن يعيد تشكيل البيئة الأمنية والمائية حول الأردن. وبين الملفين، تريد عمان الحفاظ على حدودها الشمالية ومصادرها المائية ومنع تحول الإجراءات الميدانية المؤقتة إلى ترتيبات دائمة.

تعز تحاول وقف اندفاعة الحوثيين عبر المرتفعات

عدن - في الوقت الذي يوسع فيه الحوثيون مكاسبهم على الساحل الغربي لليمن، تحاول القوات الحكومية إعادة تثبيت خطوط المواجهة في المرتفعات الجنوبية لمحافظة تعز. وأعلنت القوات الحكومية، الثلاثاء، السيطرة على جبل قرفان الاستراتيجي في منطقة جرداد بمديرية الشمايتين، بعد مواجهات مع الحوثيين، في خطوة تعكس انتقال المعركة إلى المواقع الجبلية التي توفر أهمية كبيرة للمراقبة والسيطرة بالنيران.

وبحسب أركان حرب محور تعز اللواء عبدالعزيز المجيدي، أحكمت القوات الحكومية، بدعم من المقاومة الشعبية في بني عمر، السيطرة على جبل قرفان بعد معارك مع الحوثيين الذين كانوا يتمركزون فيه. وقال إن المواجهات أسفرت، وفق الرواية الحكومية، عن مقتل أكثر من خمسة من عناصر الجماعة وإصابة نحو 20 آخرين، بينما واصل الحوثيون قصف مواقع القوات بقذائف الهاون. ولم يصدر عن الجماعة تعليق فوري على التطور.

وتنبع أهمية جبل قرفان من موقعه ضمن السلسلة الجبلية في جبهة جرداد–بني عمر، بين مديريتي الشمايتين والوازعية، بما يمنح القوة المسيطرة عليه قدرة أفضل على مراقبة المناطق المحيطة واستخدام الموقع في توجيه النيران. لكن قيمة الموقع تتجاوز حدوده الجغرافية المباشرة، لأنه يأتي ضمن سلسلة مرتفعات أصبحت أكثر أهمية مع اتساع المواجهات في غرب تعز ولحج واقتراب المعارك من نطاق باب المندب.

ويأتي التطور في لحظة عسكرية مختلفة عن تلك التي كانت عليها الجبهة قبل أسابيع. فمنذ بداية سبتمبر وسع الحوثيون نطاق سيطرتهم على الساحل الغربي، واستولوا على مدينة المخا ومناطق وجزر استراتيجية في محيط باب المندب، بينها ميون وذباب، وفق تقارير ميدانية. وأدى ذلك إلى انتقال مركز الثقل من خطوط تماس تقليدية إلى ساحل البحر الأحمر والممرات المؤدية إلى المضيق.

> القوات الحكومية تسيطر على جبل قرفان في جرداد، في محاولة لتثبيت المرتفعات ومنع انتقال الضغط من الساحل الغربي إلى الداخل

وبعد التقدم الساحلي، بدأ الحوثيون الدفع نحو المرتفعات التي يمكن أن تؤمن عمقاً إضافياً لمواقعهم الجديدة. وتقول تحليلات عسكرية إن الجماعة تحاول التقدم عبر التضاريس الجبلية في جنوب غرب اليمن للوصول إلى مواقع استراتيجية تفصل القوات الحكومية المدعومة من السعودية عن الساحل، فيما أصبحت جبال كهبوب الواقعة بين تعز ولحج إحدى أبرز ساحات القتال.

ولهذا تبدو معركة جبل قرفان جزءاً من صراع أوسع على «الجغرافيا المرتفعة» لا مجرد معركة محلية محدودة. فبعد أن حقق الحوثيون تقدماً على السهل الساحلي، يصبح تثبيت المرتفعات مهماً لكل طرف: الجماعة تريد حماية مكاسبها الساحلية وتأمين طرق الاقتراب من باب المندب، بينما تسعى القوات الحكومية إلى إبقاء خطوط دفاع تفصل الساحل عن المناطق الداخلية وتحول دون اتساع نطاق التمدد الحوثي.

وتحمل محافظة تعز تحديداً أهمية استثنائية بسبب موقعها بين الساحل والمرتفعات وبسبب تاريخ خطوط التماس الطويلة فيها. وخلال سبتمبر، أعلنت القوات الحكومية في أكثر من مناسبة استعادة مواقع في غرب تعز والتقدم في بعض الجبهات، بينما كثف الحوثيون عملياتهم على محاور أخرى. وفي 6 سبتمبر أعلنت القوات الحكومية استعادة مديرية حيس في جنوب الحديدة، وهي منطقة تربط بين محافظات الحديدة وتعز وإب، بما يعكس تعدد نقاط الاحتكاك على الجبهة الغربية.

لكن السيطرة على جبل قرفان لا تعني أن القوات الحكومية أوقفت الاندفاعة الحوثية على نطاق واسع. فالزخم الذي اكتسبته الجماعة خلال الأسابيع الأخيرة على الساحل ما زال قائماً، كما أن المعارك في كهبوب ومناطق أخرى قريبة من باب المندب تستنزف القوات الحكومية وحلفاءها. وتظهر التقارير أن الحوثيين يحاولون الاستفادة من التضاريس الجبلية للتحرك بعيداً عن مدى الضربات في المناطق المفتوحة، وهو ما يعقد مهمة القوات المدعومة من السعودية.

إلا أن الاحتفاظ بالمواقع المرتفعة يمكن أن يمنح القوات الحكومية فرصة لإبطاء هذا المسار. فالمعادلة العسكرية في هذه المنطقة لا تقوم فقط على السيطرة على المدن، بل على السيطرة على القمم والممرات التي تتحكم في الحركة بين الساحل والداخل.

تقرأون في العدد

- الحوثيون في العراق: وجه خفي لمعركة حصر السلاح ص2
- الملك عبدالله الثاني... صلابة بلا انفعال ص3
- سان سيباستيان يفتح شاشته على الحرب وقضايا الإنسان ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني
رئيس التحرير

التحالفات المتغيرة: الخليج بين واشنطن وشراكات بديلة

الحروب الفعلية تبدأ بعد أن يتوقف تبادل إطلاق النار وتجلس الدول التي شاركت وتعرضت للهجوم لتسأل نفسها ماذا تعلمت، وما الذي كان يمكن أن تفعله بصورة مختلفة، وما الذي ينبغي ألا يتكرر. وهذا هو الاختبار الذي يقترب منه الخليج اليوم. فالحرب مع إيران لم تكشف فقط هشاشة الممرات البحرية والمنشآت النفطية أمام الصواريخ والطائرات المسيّرة، بل كشفت أيضاً حدود النظام الأمني الذي اعتمدت عليه المنطقة لعقود. وحين تهتز حركة الملاحة في هرمز، وتتراجع حركة السفن إلى مستويات بعيدة عن معدلات ما قبل الحرب، ثم يظهر خطر جديد في باب المندب، تصبح المسألة أكبر من حماية منشأة أو اعتراض صاروخ. إنها مسألة تصميم نظام أمني يستطيع الخليج أن يعيش معه حتى عندما تتغير حسابات القوى الكبرى.

ولذلك فإن مرحلة ما بعد الحرب، متى بدأت فعلياً، لن تكون عودة إلى الوضع الذي سبقها. فمن الصعب أن تعود العواصم الخليجية إلى افتراض أن أمنها يمكن أن يبقى وظيفة خارجية تُدار أساساً من واشنطن. وفي الوقت نفسه سيكون من غير الواقعي الاعتقاد بأن الخليج يستطيع، في الأمد القريب، الاستغناء عن القوة الأميركية، أو أن إيران يمكن احتواء مخاطرها بمجرد توقيع اتفاق دبلوماسي. الخيار الأكثر تعقيداً، وربما الأكثر واقعية، هو بناء معادلة ثالثة: ردع كافٍ لمنع الاعتداء، وحوار كاف لمنع الردع من التحول إلى حرب دائمة، وشبكة شراكات أوسع تجعل أمن الخليج أقل اعتماداً على طرف واحد.

هذه ليست فكرة نظرية. فقد كشفت الحرب مدى سهولة انتقال الصراع من البر إلى البحر. مضيق هرمز، الذي كان يعبره قبل الحرب نحو 125 سفينة تجارية كبيرة يومياً في المتوسط، شهد في الأيام الأخيرة مرور أعداد ضئيلة للغاية مقارنة بالمستويات السابقة، بينما بقي باب المندب معرضاً للاضطراب مع تصاعد هجمات الحوثيين وتقدمهم على الساحل اليمني. وبذلك أصبح الخليج أمام معادلة أمنية جديدة: حماية الحدود لم تعد تعني فقط حماية المجال الجوي والمنشآت الحيوية، وإنما حماية سلسلة كاملة تبدأ من الميناء وتنتهي بالسوق العالمية.

الدرس الاستراتيجي الأعمق هو أن دولة حتى وان كانت غنية وقوية اقتصادياً ومتصلة بالعالم، تظل معرضة للخطر إذا كان جزء كبير من تجارتها وطاقة صادراتها يمر عبر ممر جغرافي يمكن تعطيله. لذلك لم يكن غريباً أن تبدأ الإمارات، خلال الحرب، في الاستثمار بصورة أكبر في مسارات بديلة للطاقة والتجارة، بما في ذلك توسيع قدرات الموانئ الشرقية وشبكات خطوط الأنابيب والطرق التجارية. وقد أكد أنور قرقاش إن صادرات الطاقة والتجارة الإماراتية لن تكون "رهينة" للتوترات، في إشارة واضحة إلى أن الأمن الاقتصادي أصبح جزءاً من مفهوم الأمن القومي.

وهذا التحول مهم لأنه يعيد تعريف الردع نفسه. الردع في الخليج لم يعد يعني فقط امتلاك طائرات مقاتلة أو صواريخ دفاعية أو قواعد عسكرية. إنه يعني أيضاً القدرة على امتصاص الضربة، وإعادة تشغيل الموانئ، وتحويل مسارات التجارة، وتوفير مخزونات استراتيجية، وحماية البنية الرقمية، وضمان استمرار صادرات الطاقة حتى عندما يصبح طريق بحري واحد غير آمن. الدولة الأكثر أمناً ليست بالضرورة الدولة التي لا تتعرض للخطر، بل الدولة التي لا يستطيع الخصم تحويل ضربة واحدة إلى شلل اقتصادي.

ومن هنا تأتي أهمية التحول في الشراكات. فالولايات المتحدة ستبقى لاعباً أساسياً في أمن الخليج، بحكم وجودها العسكري وخبرتها الاستخباراتية وقدراتها الجوية والبحرية وشبكة قواعدها وشراكاتها الممتدة منذ عقود. لكن الحرب أظهرت في الوقت نفسه أن الحليف الأميركي قد يضع حدوداً لتدخله عندما يرى أن توسيع الحرب لا يخدم مصالحه المباشرة. وفي الأسابيع الأخيرة، طلبت السعودية دعماً أميركياً مباشراً في مواجهة التصعيد الحوثي، بينما بقي التدخل الأميركي العسكري محدوداً.

هذه ليست بالضرورة دعوة إلى التخلي عن واشنطن. بل هي دعوة إلى قراءة العلاقة معها بطريقة أكثر نضجاً. التحالف القوي ليس هو التحالف الذي يجعل أحد الطرفين عاجزاً من دون الآخر، وإنما الذي يمنح الطرفين خيارات أوسع. وكلما امتلك الخليج قدرات دفاعية وصناعية واستخباراتية وبحرية أكبر، أصبح التعاون مع الولايات المتحدة أكثر توازناً، وليس أقل أهمية.

> الخيار الواقعي هو بناء نظام متعدد الطبقات: ردع يمنع الاعتداء، وشبكة شراكات تجعل أمن الخليج أقل اعتماداً على طرف واحد

وفي هذا السياق تبدو اتفاقية الدفاع المشتركة التي وقعتها السعودية وتركيا وباكستان في مكة في أغسطس واحدة من العلامات اللافتة على التحول الجاري. الاتفاق ينص على أن أي هجوم مسلح على دولة من الدول الثلاث يُعد هجوماً عليها جميعاً، ويهدف إلى تعزيز الردع والتعاون الدفاعي. وقد أكدت الدول الثلاث لاحقاً أنها تريد مأسسة التعاون، مع التشديد على التهدئة والحلول السلمية.

لا ينبغي المبالغة في معنى هذا الاتفاق، ولا اعتباره بديلاً جاهزاً للتحالفات الخليجية القائمة. لكنه يعكس اتجاهاً مهماً: السعودية، ومعها قوى إقليمية أخرى، تبحث عن توسيع دائرة الأمن خارج العلاقة الثنائية التقليدية مع الولايات المتحدة. تركيا توفر قاعدة صناعية وعسكرية مهمة، وباكستان تملك خبرة عسكرية طويلة وعلاقة دفاعية تاريخية مع السعودية. والمغزى الأوسع ليس إنشاء كتلة عسكرية مغلقة، بل بناء خيارات.

وهنا تبدأ المسألة الإيرانية. فكلما زادت القدرات الخليجية على الردع، أصبح الحوار مع إيران أقل ارتباطاً بالخوف وأكثر ارتباطاً بحسابات المصالح. والعكس صحيح أيضاً: كلما غاب الحوار، يصبح الردع أكثر عرضة لأن يتحول إلى سباق تسلح دائم. ولذلك فإن الفصل بين "الحوار" و"الردع" هو خطأ استراتيجي. الدول تحتاج إلى الاثنين في الوقت نفسه.

لقد بدأت دول الخليج نفسها تتحرك في هذا الاتجاه. ففي الأمم المتحدة طرحت قطر فكرة إطار أمني إقليمي يشمل إيران، بينما تحدثت الإمارات عن ضرورة الحوار العربي ـ الإيراني، وطرحت السعودية فكرة اتفاق عدم اعتداء مع طهران. هذه التحركات لا تعني أن الخلافات الأساسية اختفت، ولا أن الثقة عادت، بل تعكس إدراكاً متزايداً لحقيقة جغرافية بسيطة: إيران ستظل جارة للخليج، سواء تحسنت العلاقات أو ساءت.

والجغرافيا لا يمكن تغييرها بالتحالفات.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا
AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الخميس 2026/09/24
السنة 49 العدد 13922

الحوثيون في العراق: وجه خفي لمعركة حصر السلاح

تقارير عن شبكات حوثية وتعاون عسكري مع فصائل عراقية تضع خطة الزيدي أمام اختبار يتجاوز تسليم السلاح

تحول العراق إلى «جبهة حوثية» مستقلة

لا تبدو معركة حصر السلاح في العراق مقتصرة على مستقبل الفصائل المسلحة العراقية أو حجم ترساناتها، بعدما بدأت تقارير حديثة تسلط الضوء على وجود حوثي داخل بعض المناطق المرتبطة بالفصائل الموالية لإيران.

بغداد - بالتزامن مع محاولة حكومة رئيس الوزراء علي الزيدي إعادة السلاح إلى سلطة الدولة، تتحدث مصادر عراقية وتحليلات أمنية عن شبكة حوثية تمتد من بغداد إلى جرف الصخر، وتتداخل مع بنية عسكرية قائمة أصلاً، بما يجعل السؤال أكثر تعقيداً: هل تملك بغداد القدرة على إنهاء احتكار الفصائل للسلاح، إذا كانت أراضيها تستخدم في الوقت نفسه كعمق لجهة مسلحة أجنبية؟

وتزداد حساسية الملف مع اقتراب العراق من مرحلة جديدة في خطة حصر السلاح. فقد تعهد الزيدي بإخضاع السلاح لسلطة الدولة، فيما طرحت حكومته ترتيبات تقوم على تسليم الفصائل أسلحتها تدريجياً، وسط خلافات حول الموعد وآلية التنفيذ. وفي حين تحدثت الحكومة سابقاً عن 30 سبتمبر موعداً لبدء مرحلة جديدة، نفى مستشار الأمن القومي قاسم الأعرجي وجود موعد نهائي ثابت لتسليم السلاح، قائلاً إن الموعد يرتبط أساساً بانتهاء انسحاب التحالف الدولي. وفي المقابل، تحدث الزيدي في خطة عرضها في واشنطن عن مرحلة انتقالية تنتهي باستكمال العملية في يونيو 2027. (REUTERS.COM)

في هذه البيئة، يبرز الحوثيون كجزء أقل ظهوراً من المشكلة. فقد نشرت منصة EISMENA في 22 سبتمبر تحقيقاً تحليلياً للباحث فراس إلياس، قال إن الوجود الحوثي في العراق تطور من شبكة دعم واتصالات إلى بنية متعددة الوظائف تشمل تمثيلاً واتصالات سياسية وأمنية ومساكن وشبكات تدريب وتنسيق مع فصائل عراقية. وتقول الدراسة إن بغداد تشكل مركزاً للاتصالات، بينما تمثل النجف وكربلاء امتداداً اجتماعياً، في حين تحتل جرف الصخر موقعاً أكثر حساسية من الناحية العسكرية. وهذه المعطيات تبقى في إطار تحقيق قائم على مصادر ميدانية، وليست إعلاناً حكومياً عراقياً عن وجود تنظيم عسكري حوثي مستقل في البلاد.

وتكتسب جرف الصخر أهمية خاصة لأنها ليست منطقة عادية في خريطة الأمن العراقي. فالمنطقة جنوب بغداد ظلت معقلاً لكتائب حزب الله، إحدى أبرز الفصائل المسلحة الموالية لإيران، وبقيت لفترة طويلة بعيدة عن وصول مؤسسات الدولة المدنية والأمنية بصورة كاملة. وقد بدأت الحكومة العراقية أخيراً تحركاً ميدانياً داخلها، إذ زارت لجنة حكومية تضم ممثلين عن الداخلية والزراعة والعدل وهيئة الحشد والاستخبارات ومؤسسات أخرى عدداً من القرى في المنطقة، في أول دخول حكومي معلن بهذا المستوى منذ سنوات.

وفي هذا الموقع تحديداً، تظهر روايات عن نشاط حوثي أكثر حساسية. فقد ذكرت دراسة EISMENA أن معلومات ميدانية تشير إلى وجود عناصر حوثية في جرف الصخر، وأن مركز «بهبهان» التدريبي في المنطقة استُخدم لتدريب مقاتلين حوثيين، بينهم قادة في تشكيلات مرتبطة بالجماعة. وتقول الدراسة إن التوزيع الجغرافي للوجود الحوثي يخدم وظائف مختلفة: بغداد للاتصالات والإدارة، والنجف وكربلاء للامتداد الاجتماعي، وجرف الصخر للتدريب والوظائف العملياتية.

لكن هذه ليست المرة الأولى التي يرد فيها اسم جرف الصخر في تقارير عن العلاقة بين الحوثيين والفصائل العراقية. ففي تقرير صدر عن لجنة خبراء الأمم المتحدة بشأن اليمن عام 2024، قالت اللجنة إن مصادرها أفادت بأن هيئة الحشد الشعبي في العراق وفرت تدريباً لنحو 80 مقاتلاً حوثياً في مركز بهبهان بمنطقة جرف الصخر، وإن الغرض من إحدى الدورات كان تعزيز قدرة الحوثيين على استهداف السفن في البحر الأحمر بدقة. كما أشار التقرير إلى تعاون عسكري بين الحوثيين وجماعات مسلحة عراقية في هجمات استهدفت إسرائيل.

> نجاح خطة الزيدي لن يقاس فقط بعدد القطع التي تدخل مخازن الدولة، وإنما بقدرة بغداد على فرض قاعدة أوسع: لا سلاح خارج الدولة، ولا قرار أمني خارج مؤسساتها

وإذا كان هذا الوجود قد بدأ بصورة تدريبية وشبكية، فإن التطورات الأخيرة تشير إلى احتمال انتقاله إلى مستوى أكثر ارتباطاً بالعمليات. ففي يوليو الماضي، أفادت «رويترز» بأن مصادر وتقييمات إقليمية قالت إن الحوثيين شاركوا في هجمات على السعودية انطلقت من الأراضي العراقية، بالتنسيق مع فصائل عراقية موالية لإيران. وفي ذلك الوقت أعلنت بغداد فتح تحقيق، فيما أعلنت السعودية أن طائرات مسيرة انطلقت من الأراضي العراقية واستهدفت منشآت نفطية، بينما أكد الحوثيون مسؤوليتهم عن بعض الهجمات ورفضت فصائل عراقية اتهامات الرياض.

وتكشف هذه التطورات عن الفرق بين وجود حوثي داخل العراق وبين تحول العراق إلى «جبهة حوثية» مستقلة. فلا توجد أدلة علنية تثبت أن جماعة الحوثي أقامت قوة عسكرية كبيرة ومستقلة داخل العراق، كما أن بغداد لم تعلن رسمياً وجود قاعدة حوثية عسكرية. لكن تداخل عناصر حوثية، وفق التقارير، مع بنى تابعة لفصائل عراقية موالية لإيران يوفر للجماعة شيئاً أكثر أهمية من قاعدة مستقلة: عمقاً لوجستياً وأمنياً يمكن استخدامه من دون تحمل كلفة بناء بنية منفصلة بالكامل. وتقول دراسة EISMENA إن هذا النموذج يتيح للحوثيين الاستفادة من الحماية والتدريب والاتصالات والموارد الموجودة أصلاً لدى الفصائل العراقية.

وهنا يصبح الملف جزءاً مباشراً من معركة حصر السلاح. فالمشكلة التي تواجهها بغداد ليست فقط أن هناك سلاحاً خارج سيطرة الدولة، وإنما أن هذه البنية المسلحة قد توفر مساحة لحركة جهات غير عراقية أيضاً. وهذا يوسع معنى «حصر السلاح» من قضية داخلية تتعلق بكتائب عراقية إلى قضية سيادة: من يقرر استخدام الأراضي العراقية؟ ومن يملك حق تشغيل منشآت ومخازن ومراكز تدريب؟ وهل تكفي إعادة توزيع السلاح داخل هيئة الحشد أو دمج مقاتلين في مؤسسات رسمية إذا بقيت شبكات خارجية قادرة على الاستفادة من هذه البنية؟

وتظهر صعوبة الإجابة في جرف الصخر نفسها. فالمصادر البحثية تقول إن كتائب حزب الله وحلفاءها ظلوا يمارسون نفوذاً قوياً في المنطقة، فيما واجهت الدولة العراقية صعوبات في استعادة حضورها الإداري والأمني. وبحسب تقييم Critical Threats، بحثت بغداد خلال أغسطس إمكانية تطويق المنطقة أو الدخول إليها إذا لم تتجاوب الفصائل مع خطة حصر السلاح، بينما قامت لجنة حكومية لاحقاً بزيارة ميدانية محدودة.

الصين تقرأ حرب إيران كاختبار للردع الأميركي

واشنطن أظهرت قدرة كبيرة على إسقاط القوة لكنها استنزفت موارد وشبكات دفاعية في الشرق الأوسط

بكين - لا تتوقف دلالات الحرب عند نتائج الضربات التي استهدفت القدرات العسكرية والمنشآت الإيرانية، بل تمتد إلى ما يمكن أن تستخلصه القوى الكبرى من طريقة إدارة واشنطن لصراع طويل في الشرق الأوسط. وفي مقدمة هذه القوى الصين، التي تراقب منذ أشهر حجم القوة الأميركية المستخدمة في المنطقة، والموارد التي استُنزفت، والضغوط التي انتقلت إلى شبكة التحالفات الأميركية في آسيا.

ويرى تحليل نشرته مجلة «ناشونال إنترست» أن الحرب أظهرت مجدداً ضخامة القوة الأميركية، لكنها كشفت في الوقت نفسه أن هذه القوة ليست بلا حدود.

ويضع الباحثان جداليا أفترمان وكارولين ديبل المسألة في إطار أبعد من تقييم الأداء العسكري. فواشنطن، وفق قراءتهما، نجحت في استخدام قوة كبيرة للدفاع عن إسرائيل وضرب إيران، لكن الحرب لم تنتج حتى الآن نظاماً إقليمياً أكثر استقراراً، فيما بقيت إيران قادرة على تهديد دول الخليج والملاحة عبر مضيق هرمز، واستمر الحوثيون في الضغط على السعودية والبحر الأحمر.

ومن وجهة نظر الباحثين، فإن السؤال الذي يهم الصين ليس فقط ما إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على الانتصار في معركة، بل كم تستطيع أن تتحمل عندما تتزامن أكثر من أزمة استراتيجية.

وتشكل هرمز في هذا السياق مثالاً مهماً. فالحرب لم تؤد إلى خروج إيران من المشهد البحري، وإنما أدت إلى اضطراب شديد في أحد أهم الممرات العالمية للطاقة. وأظهرت بيانات حديثة أن عبور السفن التجارية الكبيرة عبر المضيق هبط الاثنين إلى سفينتين فقط، مقابل متوسط يقارب 125 سفينة يومياً قبل اندلاع الحرب في فبراير، في مؤشر على حجم الاختلال الذي أصاب حركة التجارة والطاقة.

وبالنسبة إلى بكين، فإن هرمز يقدم درساً مختلفاً عن مفهوم التفوق العسكري التقليدي. فالدولة التي تملك القدرة على تعطيل ممر بحري حيوي لا تحتاج بالضرورة إلى هزيمة الولايات المتحدة في مواجهة مباشرة حتى تفرض عليها تكلفة استراتيجية. يكفي أن تجعل حماية الممر وتأمين الحلفاء واستقرار الطاقة جزءاً من فاتورة عسكرية واقتصادية متصاعدة. وهذه إحدى النقاط الأساسية التي يرى الباحثان أن الصين تدرسها في الحرب الإيرانية.

ولا يعني ذلك أن بكين ستكرر النموذج الإيراني في مضيق تايوان. فالفارق في الجغرافيا والتوازنات العسكرية والقانون الدولي كبير، كما أن تايوان تمثل بيئة استراتيجية مختلفة جذرياً عن هرمز. لكن تجربة الشرق الأوسط تسمح للصين بطرح سؤال أكثر أهمية: كيف ستتوزع الموارد الأميركية إذا اندلع نزاع طويل في المحيط الهادئ بينما تبقى واشنطن ملتزمة في الوقت نفسه بحماية مصالحها في الشرق الأوسط وأوروبا؟

هذا السؤال بات أكثر حساسية بعدما انتقلت بعض آثار الحرب إلى آسيا. ويقول تحليل «ناشونال إنترست» إن الولايات المتحدة أعادت نشر أصول بحرية ودفاعية إلى الشرق الأوسط، وإن المخزونات الأميركية من صواريخ الاعتراض تعرضت لضغوط كبيرة خلال العمليات. ويقدر الباحثان أن القوات الأميركية أطلقت نحو 1500 صاروخ اعتراض من طراز «باتريوت» بين فبراير ويوليو، مع بقاء أقل من 850 في المخزون، وهي أرقام يوردها المقال ضمن قراءته لتكلفة الحرب على القدرة الأميركية متعددة المسارح.

وحتى إذا بقيت هذه الأرقام تقديرات تحليلية وليست كشفاً رسمياً أميركياً شاملاً للمخزونات، فإن الاتجاه الأوسع تؤكده فكرة أكثر وضوحاً: الذخائر وأنظمة الدفاع الجوي والأصول البحرية التي تستخدم في الشرق الأوسط لا يمكن استخدامها في الوقت نفسه لردع خصوم آخرين. وهنا تصبح الحرب الإيرانية مرتبطة مباشرة بالحسابات الأميركية في المحيطين الهندي والهادئ، حتى من دون أن تنتقل العمليات العسكرية إلى آسيا.

وتبرز تايوان في قلب هذه المعادلة. فقد أشار التحليل السابق إلى أن إدارة ترامب أوقفت مؤقتاً حزمة أسلحة محتملة لتايوان بقيمة تصل إلى 14 مليار دولار، بدافع الحفاظ على مخزونات كافية للحرب مع إيران، كما تحدث ترامب عن إمكان استخدام حزمة الأسلحة كورقة تفاوضية في العلاقة مع الصين.

> كيف ستتوزع موارد واشنطن إذا اندلع نزاع في المحيط الهادئ واستمرت ملتزمة بحماية مصالحها في الشرق الأوسط ؟

وهنا يتجاوز الأمر مسألة التأخير اللوجستي. بالنسبة إلى الحلفاء الآسيويين، ثمة فارق بين نقص مؤقت في الذخائر يمكن تعويضه، وبين الشعور بأن الالتزام الأميركي نفسه يمكن أن يتأثر بمفاوضات أو حسابات مرتبطة بمسرح آخر. ولهذا تراقب تايوان واليابان وكوريا الجنوبية الإشارات القادمة من واشنطن، خصوصاً في ظل تزايد النقاش حول قدرة الولايات المتحدة على إدارة أكثر من أزمة كبرى في وقت واحد. وقد نقلت «رويترز» بالفعل قلقاً لدى حلفاء آسيويين من احتمال استخدام ملف تايوان كورقة تفاوض مع بكين في قمة ترامب-شي.

اليابان تبدو الأكثر تعرضاً لهذه المعادلة من زاوية الطاقة. فجزء كبير من وارداتها النفطية يمر عبر الخليج، ما يجعل أمن هرمز مرتبطاً مباشرة بأمنها الاقتصادي. وإذا أصبح الأسطول الأميركي مطالباً بحماية الملاحة في الخليج وشرق آسيا في الوقت نفسه، فإن طوكيو ستواجه سؤالاً حول حجم الدور الذي يتعين عليها أن تلعبه هي في حماية طرق الطاقة والدفاع الإقليمي. وهنا يظهر أحد الاتجاهات التي يمكن أن تتسارع في آسيا: زيادة تقاسم الأعباء مع الولايات المتحدة بدلاً من الاعتماد الكامل عليها.

أما كوريا الجنوبية، فتقرأ الحرب من زاوية مختلفة. فوجود كوريا الشمالية يجعل أي تخفيض في التدريبات أو إعادة توزيع للقوات والمعدات مسألة حساسة للغاية. ويشير التحليل الأميركي إلى أن تقليص مدة المناورات الأميركية الكورية الجنوبية المشتركة، وربطه بالحرب مع إيران وعلاقة ترامب بزعيم كوريا الشمالية، يمكن أن يعزز القلق في سول بشأن احتمال انتقال الخلافات السياسية مع واشنطن إلى صميم التخطيط الدفاعي للتحالف.

والفلبين بدورها تواجه ضغوطاً صينية متزايدة في بحر الصين الجنوبي، وهي دولة مرتبطة بالولايات المتحدة بمعاهدة دفاعية. وإذا أصبح واضحاً أن واشنطن تحتاج إلى توزيع مواردها بين الشرق الأوسط وآسيا، فإن مانيلا ستحتاج إلى تقدير حدود المساعدة الأميركية في أزمة طويلة. وهذا لا يعني تراجع التحالف، لكنه قد يدفع الحلفاء إلى الاستثمار أكثر في قدراتهم الذاتية وفي الشراكات الإقليمية.

غير أن أكبر المستفيدين من هذا النقاش قد تكون الصين نفسها، ليس لأنها أصبحت أقوى عسكرياً من الولايات المتحدة، وإنما لأن الحرب تمنحها فرصة لتقديم نفسها بوصفها قوة تملك خيارات أقل كلفة في إدارة الأزمات. وقد تحركت بكين دبلوماسياً خلال الحرب، داعية إيران والولايات المتحدة إلى ضبط النفس وإحياء المفاوضات، كما دعت إلى إعادة فتح هرمز حفاظاً على تدفق الطاقة وسلاسل الإمداد.

وتملك الصين في الوقت نفسه مصلحة اقتصادية مباشرة في استقرار الخليج. لكن اللافت أن تعاملها مع أزمة هرمز أظهر قدرة على التكيف مع اضطراب الإمدادات عبر خفض الواردات واستخدام الاحتياطيات، بحسب القراءة التي يقدمها الباحثان. وبذلك يمكن أن يتحول اعتماد الصين الكبير على الطاقة إلى أداة نفوذ بدلاً من أن يكون نقطة ضعف فقط: فبكين تستطيع الضغط دبلوماسياً من أجل الاستقرار، بينما تتحمل واشنطن جزءاً كبيراً من الكلفة العسكرية لحماية هذا الاستقرار.

وهنا تظهر المفارقة الأساسية في الحرب. الولايات المتحدة هي الطرف القادر على حشد حاملات الطائرات والدفاعات الصاروخية والضربات بعيدة المدى على نطاق لا تضاهيه قوة أخرى، لكن هذا التفوق يصبح أكثر تعقيداً عندما تتعدد المسارح وتطول الحرب. أما الصين، فلا تحتاج إلى منافسة الولايات المتحدة في كل هذه القدرات؛ يكفيها أن تراقب كيف تؤثر الحرب في مخزونات واشنطن وتحالفاتها وقدرتها على الحفاظ على التزاماتها السياسية.

هرمز يقدم درسا مختلفا عن مفهوم التفوق العسكري

الملك عبدالله الثاني... صلابة بلا انفعال

عبدالكريم سليمان العرجان
كاتب أردني

حين يتصدّر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإن الخطاب لا يندرج ضمن الدبلوماسية الروتينية أو تسجيل المواقف الموسمية، بل يمثل مقاربة سياسية متكاملة تعيد ضبط بوصلة النقاش الدولي نحو جوهر الأزمات، متجاوزة التكتيكات الظرفية إلى قراءة أوسع للمشهد الإقليمي والدولي. وقد عكس خطاب الأردن في الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في سبتمبر 2026، مقاربة تربط بين تآكل الانتباه الدولي، وغياب المساءلة، وانتقائية التعامل مع الأزمات، وصولاً إلى تثبيت الثوابت الأردنية في مواجهة محاولات فرض الأمر الواقع.

خطاب الملك عبدالله الثاني في الأمم المتحدة أعاد ضبط النقاش الدولي مؤكداً أن الأزمات مترابطة وأن تجاهلها اليوم يصنع واقعاً أكثر خطورة غداً

ولعل الفحص الدقيق لتوقيت الخطاب ومضامينه يبرز بوضوح حجم الحنكة الإستراتيجية الأردنية؛ فبين شباط/فبراير2025 وأيلول/سبتمبر 2026، تعرض الأردن لهجمات بالصواريخ والمسيّرات الإيرانية، بلغ عددها، وفق البيانات الرسمية الأردنية،318 صاروخاً ومسيّرة، كان آخرها قبل نحو أسبوعين. ومع ذلك، تجنّب العاهل الأردني في خطابه الأممي الانجرار نحو السجالات التكتيكية الجانبية أو التهديدات الاستعراضية، ليختار بوعي سيادي كامل تركيز ثقل الخطاب على إدانة السلوك الإسرائيلي والسياسات التوسعية لحكومته، واصفاً إياها بالتهديد الإقليمي المباشر.

ينطلق التحليل الهيكلي للخطاب من فرضية أساسية: العالم يعيش إيقاعاً متسارعاً من الأزمات التي تنتج "حالات طوارئ دائمة"، غير أن الخطر الحقيقي لا يكمن في كثرة الأزمات وحدها، بل في تآكل الانتباه الدولي تجاهها؛ فما يُهمل اليوم لا يختفي، بل يتحول إلى أمر واقع في الغد. وقد وضع الملك هذه الفكرة في قلب خطابه حين قال: "فما نهمله اليوم، غالباً ما يشكل مستقبلنا". وأسقط ذلك على جغرافية الأزمات الممتدة من لبنان واليمن إلى السودان، ومن غزة والضفة الغربية إلى سوريا، موضحاً أن آثار هذه النزاعات لا تبقى محصورة داخل حدودها، بل تصل إلى حياة الناس اليومية وفواتير الطاقة والغذاء من مومباي إلى مدريد ومينيسوتا.

وبذلك يقدم الخطاب استنتاجاً واضحاً: استقرار الإقليم ليس شأناً محلياً، لأن أزمات المنطقة تنتقل آثارها إلى الاقتصاد والأمن والنظام الدولي الأوسع.

ومن الناحية السياسية، وضع الخطاب المجتمع الدولي أمام اختبار مباشر لمسؤوليته عن استمرار غياب المساءلة. ولم يكتف الملك بوصف ما يجري في الأراضي الفلسطينية، بل أعاد صياغة السؤال نفسه: "هل هذا هو سلوك دولة ديمقراطية يحكمها القانون؟" ثم اعتبر ما يجري في الضفة الغربية "جزءاً من سياسة واحدة تهدف إلى إجبار شعب بأكمله على مغادرة أرضه". وهنا ينتقل الخطاب من توصيف الأحداث إلى مساءلة الأساس القانوني والسياسي الذي يُفترض أن يحكم سلوك الدول، واضعاً قضية المساءلة في صلب العلاقة بين القانون الدولي والواقع السياسي.

ويرتبط بذلك تحذير الملك من أن غياب المساءلة لا يبقى محصوراً في الساحة الفلسطينية. فقد قال إن "الأطماع التوسعية لهذه الحكومة الإسرائيلية باتت تهديداً إقليمياً"، ثم انتقل مباشرة إلى سوريا، حيث تحدث عن "توغلات متكررة وتوسع جغرافي وحقائق جديدة يتم فرضها، منها ما يمس مصادر مائية حيوية". وبهذا يربط الخطاب بين استمرار غياب المساءلة وبين اتساع تداعيات الصراع إلى المجال الإقليمي، لا باعتبارها أزمات منفصلة، بل باعتبارها حلقات متصلة في بيئة أمنية واحدة.

وفي ملف المسيحيين، يبرز اختلاف واضح في طريقة مقاربة القضية داخل الخطابين. فبينما تناول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قضية المسيحيين ضمن رؤيته الأوسع للعلاقة مع المؤسسات الدولية وملفات حقوق الإنسان، قدّم الملك عبدالله الثاني القضية من زاوية مختلفة، تربط حماية المسيحية بجذورها التاريخية في المنطقة وبمسؤولية الدولة تجاه مجتمعاتها وإرثها. ويختصر الملك هذا الموقف بقوله: "نحن نحمي المسيحية -مجتمعاتها وإرثها- في موطنها الأصلي والتاريخي، بينما ندافع عن الصورة الحقيقية للإسلام في وجه أصوات الكراهية". وهنا تتحول القضية في الخطاب الأردني من ملف يُستدعى في السجال السياسي الدولي إلى جزء من رؤية أوسع لحماية التعدد الديني، وصون الهوية التاريخية للمنطقة، والدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ضمن إطار الوصاية الهاشمية.

أما في الشأن السوري، فقد انتقل الخطاب من تشخيص الخطر الإقليمي إلى تثبيت حدود المصالح الأردنية المباشرة. وجاءت العبارة الملكية واضحة: "لن يشيح الأردن بنظره، بل سنحمي أمننا، ومياهنا، ومصالح شعبنا".

تحمل هذه العبارة دلالة سيادية مباشرة، ويمكن قراءة مضمونها من زاويتين:

خط أحمر سيادي: المياه والأمن والمصالح الوطنية ليست ملفات يمكن التعامل معها باعتبارها تفاصيل ثانوية أو قضايا قابلة للتأجيل، خصوصاً عندما ترتبط بتغيرات جغرافية تمس مصادر مائية حيوية.

تثبيت مبدأ حماية المصالح الحيوية: فعبارة "سنحمي" تتجاوز مجرد التعبير عن القلق إلى إعلان التزام واضح بحماية المصالح الأردنية، وإسقاط أي حسابات قد تراهن على انشغال الإقليم أو تعدد أزماته.

وهنا تتضح إحدى أهم سمات الخطاب: الدبلوماسية الأردنية لا تقدم نفسها بوصفها بديلاً عن حماية المصالح الوطنية، بل باعتبارها أداة لحمايتها. ولذلك تأتي العبارة اللاحقة في الخطاب شديدة الدلالة: "لكن تمسكنا بالدبلوماسية لا يعلو على التزامنا بالقيم الإنسانية، ولا ينبغي لأحد إساءة تقديره على أنه ضعف". فالمعادلة التي يطرحها الخطاب ليست دبلوماسية تستبدل حماية المصالح، بل دبلوماسية تستند إلى الثبات وتحمي المصالح من موقع الدولة الواثقة بقدرتها على الدفاع عن ثوابتها.

ثوابت سيادية في مواجهة الأطماع الإقليمية

الخطاب وضع المجتمع الدولي أمام اختبار المساءلة رابطاً بين السياسات الإسرائيلية التوسعية وغياب القانون واتساع تداعيات الصراع إلى سوريا والمياه والأمن الإقليمي

ويكتمل هذا البناء في خاتمة الخطاب، حين يوسع الملك الإطار من أزمات المنطقة إلى مستقبل النظام الدولي نفسه. ففي غزة والسودان وأوكرانيا وغيرها، يؤكد أن المبادئ لا ينبغي أن تتغير بتغير انتباه العالم، وأن القوة العسكرية وحدها لا تستطيع "إطعام الجياع، أو إعادة المهجرين، أو بناء السلام". ومن ثم يربط معالجة الأزمات بمؤسسات تمتلك الشرعية، وبالثقة بين الدول وفي الاتفاقيات.

بهذا المعنى، يقدم الخطاب الملكي خريطة سياسية متماسكة تقوم على ثلاثة مرتكزات: تفكيك أزمات الإقليم باعتبارها مترابطة وليست منفصلة، وضع المجتمع الدولي أمام اختبار المساءلة واتساق المعايير، وتثبيت المصالح والسيادة الأردنية في مواجهة أي تحولات تمس الأمن أو المياه أو المصالح الوطنية.

إنها دبلوماسية ترى في الهدوء قوة لا ضعفاً، وفي الثبات حركة لا جموداً: صلابة بلا انفعال. دبلوماسية توظّف الشرعية الدولية والسيادة الوطنية معاً في مواجهة إقليم تتغير فيه خرائط القوة باستمرار. وفي النهاية، يعود الخطاب إلى فكرته المركزية: أن المستقبل لا يتشكل بما نفعله فحسب، بل أيضاً بما نختار أن نتجاهله.

حرب إيران وتايوان في قمة واشنطن بين ترامب وشي

د. عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب
أستاذ الجغرافيا السياسية والاقتصادية بجامعة أم القرى سابقا

ترامب كان يأمل أن تقترب المواجهة مع إيران نهايتها مع دخول حرب إيران شهرها السابع، ولا زالت الجهود الدبلوماسية متعثرة، وكانت الولايات المتحدة وإيران قد أعلنتا مرتين في أبريل ويونيو 2026 اتفاقين لوقف إطلاق النار، بهدف استعادة حرية الملاحة عبر مضيق هرمز، لكن الاتفاقين انهارا سريعا، وفي 13 يوليو أعادت الولايات المتحدة حصار موانئ إيران وفرضت قيودا على حركة سفنها، في مسعى للضغط على طهران وحرمانها من عائدات النفط، التي تمثل مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة لإيران، في وقت لا تزال فيه مؤشرات الميدان والملاحة في الخليج تعكس اتساع تداعيات الصراع، بينما تتواصل التحركات الدبلوماسية بحثا عن مخرج للأزمة.

دافع فانس نائب الرئيس الأميركي عن استمرار الدور العسكري لبلاده من أجل ضمان استمرار تدفق النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، معتبرا استمرار استهداف السفن يجعل الانسحاب من المنطقة خيارا يحمل تداعيات واسعة على أسواق الطاقة.

للمرة الثالثة يصوت مجلس النواب على قرار يتعلق بصلاحيات الحرب، في خطوة تستهدف الحد من قدرة الرئيس ترامب على مواصلة القتال ضد إيران من دون تفويض من الكونغرس، فيما البيت الأبيض يرى أن استمرار العمليات ضرورية لحماية المصالح الأمريكية والملاحة الدولية ومنع اضطراب الطاقة، خصوصا بعدما أظهرت البيانات أن 3 سفن فقط عبرت مضيق باب المندب 2026/9/16 مقارنة ب12 سفينة في اليوم السابق، وبمتوسط يبلغ 17 سفينة خلال الأيام العشرة الماضية، كذلك تراجعت حركة السفن عبر مضيق باب المندب إلى 21 سفينة في 2026/9/16 مقابل 24 في اليوم السابق.

فاستمرار تراجع حركة السفن عبر هرمز وباب المندب، وتصاعد المواجهات في اليمن والخليج، يشيران إلى أن الطريق إلى تسوية لا يزال مرتبطا بتطورات ميدانية واقتصادية تتجاوز حدود التفاوض المباشر بين واشنطن وطهران، التي لم تعد محصورة في العمليات العسكرية بينهما، بل امتدت إلى ممرات التجارة والطاقة في الخليج والبحر الأحمر.

لوح الرئيس ترامب مجددا بالعودة إلى التصعيد العسكري ضد إيران، معلنا اقترابه من اتخاذ قرار كبير بشان الحرب، وفي مقابلة مع موقع أكسيوس الإخباري إنه يقترب من منعطف حاسم بشأن الحرب، وأضاف أنه قرار كبير لكنه يحتاج إلى قدر من الدعم من حلفائه، بعدما أحجم في أغسطس 2026 عن استئناف العمليات القتالية الكبرى، بعدما أبدت بعض دول المنطقة مخاوف أن ترد إيران باستهداف منشآت النفط والغاز، واتجهت إلى إطلاق حملة جديدة من العقوبات الاقتصادية، والاستمرار في فرض حصار بحري على الموانئ الإيرانية، مع تركيز القوات الأمريكية على إعادة فتح مضيق هرمز وزيادة تدفق النفط إلى الأسواق العالمية.

لكن مسؤولين أميركيين حذروا من أن الصراع دخل مرحلة من الجمود غير القابلة للاستمرار في وضع لا يشبه الحرب الشاملة ولا السلام، ويعتبر مستشار مجتبى خامنئي أن إغلاق المضيق ليس سوى المرحلة الأولى من انتقام الشعب الإيراني.

حرب إيران تدخل شهرها السابع وسط حصار أميركي متواصل تراجع الملاحة في هرمز وباب المندب وجمود سياسي يهدد الأمن الإقليمي والدولي

إيران لم تتمكن من تصدير أي برميل نفط في ظل الحصار البحري الأميركي، فيما تؤكد سنتكوم أن الممرات خالية من الألغام، وتواصل على إبقاء مضيق هرمز مفتوحا وآمنا أمام حركة الملاحة التجارية وتسهيل عبور أكثر من مليار برميل من النفط عبر المضيق خلال الشهرين الماضيين، وعبور أكثر من ألفين سفينة تجارية.

سيزور الرئيس الصيني واشنطن في 23 سبتمبر 2026 وهي اول زيارة يقوم بها شي للبيت الأبيض منذ أكثر من عقد، أولوية شي تايوان وليس إيران وهناك قلق لدى حلفاء واشنطن في آسيا من احتمال أن يخفف ترامب موقف واشنطن تجاه تايوان مقابل تنازلات اقتصادية يقدمها الصيني شي، مقابل تأخير مبيعات الأسلحة لتايوان أو على الأقل إشارة من ترامب يمكن أن تفسرها بكين بوصفها تراجعا في الالتزام الأمريكي بأمن تايوان، لأن بكين تصف تايوان بأنها قضية جوهرية في علاقتها بالولايات المتحدة، ولم تتخل عن خيار استخدام القوة لضم الجزيرة.

سبق أن أجل الرئيس ترامب مبيعات أسلحة لتايوان بقيمة 14 مليار دولار بعد لقائه الرئيس الصيني شي في مايو 2026 وجعلها حزمة معلقة وصفها بأنها ورقة تفاوض جيدة جدا، في المقابل أكد شي لترمب بان الصين لن تهاجم الجزيرة خلال وجوده في البيت الأبيض، فيما اليابان لا تود أن تصبح تايوان محورا للمساومة مقابل تعهد الرئيس الصيني شي بشراء مزيد من المنتجات الأميركية والقيود الصينية على تصدير المعادن النادرة، والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى نقاش حول إنشاء تجارة ثنائي لتحديد السلع غير الحساسة التي يمكن خفض الرسوم عليها، بمثابة انتصار اقتصادي أمام الناخبين قبل انتخابات نوفمبر.

سيفرض ملف إيران نفسه كملف أمني ساخن نظرا للحرب الجارية والدائرة تضغط واشنطن على بكين بشدة لتقليص مشترياتها من النفط الإيراني ووقف تزويد طهران بالتكنولوجيا العسكرية، مما يجعل هذا الملف محوريا في المباحثات، لكنه لن يكون مثل ملف تايوان الخط الأحمر الثابت يمثل الملف البنيوي الأعمق والحاسم بالنسبة للصين، رغم انشغال واشنطن بملف إيران والذي أدى إلى تعليق بعض صفقات الأسلحة لتايوان مؤقتا، تظل تايوان جوهر الصراع الجيوسياسي الطويل الأمد الذي يهدد أي استقرار استراتيجي بين القوتين.

تتقاطع الحسابات الاقتصادية مع التوازنات الجيوسياسية، ما يضع هذه الزيارة في قلب اختبار حقيقي لقدرة الصين على الجمع بين دور الوسيط والضامن، دون الانخراط في مواجهة شاملة، ورغم نفي واشنطن حاجتها إلى الوساطة الصينية، لكن يتكثف الترقب الدولي حول ما إذا كانت بكين ستتحول إلى لاعب حاسم في إدارة أكثر الملفات تعقيدا، لكن يبقى موقع إيران في حسابات الصين محدودا مقارنة بثقل العلاقة مع الولايات المتحدة التي تمثل الشريك التجاري الأكبر لبكين، إجمالي التجاري بين البلدين عام 2025 نحو 414.7 مليار دولار، بلغت الصادرات الأمريكية إلى الصين 106.3 مليار دولار فيما بلغت الواردات الأمريكية من الصين 308.4 مليار دولار بانخفاض 20 بسبب الرسوم والتوترات رغم ذلك هناك فائض تجاري لصالح الصين بنحو 300 مليار دولار بلغت مع العالم 1.19 تريليون دولار.

ما يدفع الصين البحث عن تقاسم عمل إقليمي ودولي في إدارة أمن الخليج والمحيط الهندي، قد يكون هذا القبول مشروط ومقيد بضوابط صارمة تضمن عدم تراجع نفوذها الاستراتيجي لصالح خصومها الدوليين، خصوصا بعدما تحولت الاستراتيجية الدفاعية الأميركية من مفهوم المظلة الأمنية المجانية الكاملة إلى مفهوم الشراكة العسكرية المباشرة وتكليف الحلفاء الإقليميين بإدارة أمنهم الذاتي، لتخفيف التكلفة العسكرية، وبناء تحالفات متكاملة.

نحن أمام نموذج حرب باردة ذكية، يتسابق الطرفان عسكريا وتقنيا، لكنهما يتصافحان تجاريا لتجنب الانهيار المشترك، لم تعد موازين القوى بين واشنطن وبكين، ومن الحرب التجارية التي اندلعت عام 2018 إلى إدارة التنافس عبر آليات مؤسسية ملموسة، بعدما شهدت العلاقات تطورا دراماتيكيا انتقل من الصراع على الميزان التجاري إلى حرب تكنولوجية شاملة محورها أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي وسلاسل التوريد.

حرب باردة ذكية بين واشنطن وبكين

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الخميس 2026/09/24
السنة 49 العدد 13922

سان سيباستيان يفتح شاشته على الحرب وقضايا الإنسان

الدورة الرابعة والسبعون توازن بين نجومية المهرجان وأسئلة غزة وحقوق الإنسان ومستقبل الثقافة في زمن الأزمات

مساحة لطرح أسئلة حول دور السينما في زمن الحرب

يواصل مهرجان سان سيباستيان السينمائي حضوره بوصفه إحدى أبرز المحطات الدولية للسينما، فيما تكتسب دورته الرابعة والسبعون بعدًا يتجاوز عروض الأفلام ونجومية الضيوف. وبين الحرب وحقوق الإنسان والذاكرة، يفتح المهرجان نقاشًا حول موقع الثقافة في زمن الأزمات، وحول قدرة السينما على توثيق الواقع ومساءلته وإبقاء الأسئلة الإنسانية حاضرة.

عبدالرحيم الشافعي
ناقد سينمائي مغربي

تستقبل مدينة سان سيباستيان مهرجانها السينمائي الدولي في دورته الرابعة والسبعين بين 18 و26 سبتمبر الجاري، ببرنامج يضم 263 عملًا من 47 دولة، وحضور أسماء بارزة من السينما العالمية. ويحتفظ المهرجان بمكانته بين التظاهرات السينمائية الكبرى، مستفيدًا من تاريخ بدأ عام 1953، ومن هوية تجمع السينما الإسبانية والباسكية واللاتينية بالأعمال الدولية.

ويمنح موقعه في دونوستيا-سان سيباستيان، على شاطئ لا كونشا، الدورة الحالية صورتها الاحتفالية المعتادة، لكن إدارة المهرجان تدفع بالحدث أيضًا نحو قضايا الحرب وحقوق الإنسان ودور الثقافة في زمن الأزمات.

ويبرز هذا التوجه مع استمرار الحرب على غزة وحضورها في النقاش السينمائي الأوروبي، إذ يسعى سان سيباستيان إلى تأكيد دور السينما في التعبير عن الواقع ومساءلته، من دون التخلي عن وظيفته كمهرجان فني يستقطب الجمهور وصناع الأفلام والنقاد.

تنوع البرنامج واختبار قيمة الاختيارات

يقدم المهرجان برنامجه عبر المسابقة الرسمية وأقسام بيرلاك وزابالتغي-تاباكاليرا والمخرجين الجدد وزينميرا، إلى جانب أفلام تحظى باهتمام دولي وأعمال تنتمي إلى السينما الباسكية والإسبانية. ويتيح هذا التنوع حضور تجارب وأساليب سينمائية مختلفة، مع مساحة لأصوات لا تنتمي بالضرورة إلى دائرة الإنتاج التجاري السائد. لكن صعود حضور النجوم والأفلام ذات الجاذبية الجماهيرية يفرض تحديًا دائمًا يتعلق بالحفاظ على الأفلام والبرمجة في مركز الاهتمام.

ويقدم البرنامج الحالي أمثلة على هذا التوازن، من فيلم «أغنية الشبح» للمخرج التركي-الألماني فاتح أكين في الافتتاح، إلى «لو فو سوار» للبلجيكي ميشيل روسكام في الختام. ويكرم المهرجان فيرنر هيرتسوغ وناعومي واتس بجائزة «دونوستيا»، ويستضيف براد بيت وبينيلوبي كروز وماريون كوتيار وأورلاندو بلوم ورامي مالك وجيريمي آيرونز وريكاردو دارين، بما يعزز حضوره الإعلامي، لكنه يطرح في الوقت نفسه سؤالًا حول العلاقة بين قيمة الاسم وقيمة الفيلم.

ريبورديوس يغادر بعد 15 عامًا

يختتم خوسيه لويس ريبورديوس هذا العام 15 عامًا من إدارة مهرجان سان سيباستيان، وهي مرحلة ارتبطت بتوسيع حضور القضايا الاجتماعية والسياسية داخل البرمجة والمواقف العامة للمهرجان. دفع ريبورديوس نحو منح السينما مساحة أكبر لمناقشة قضايا الإنسان والحرب والذاكرة، وربط نشاط المهرجان بالنقاشات الدائرة خارج قاعات العرض. ومع مغادرته، يدخل المهرجان مرحلة انتقالية تتولى خلالها مايالين بيلوكي، إحدى نائباته الحاليات، الإدارة اعتبارًا من العام المقبل.

> المهرجان يحمل تاريخًا طويلًا وبرنامجًا دوليًا واسعًا وانخراطًا في القضايا التي يرى أنها من مسؤولية المؤسسات الثقافية

ويطرح الانتقال سؤالًا حول مستقبل هذا النهج، ومدى استمرار العلاقة بين البرنامج السينمائي والمواقف العامة للمؤسسة، مع الحفاظ على مكانة المهرجان الدولية وهويته الفنية.

غزة تعود إلى واجهة المهرجان

يواصل مهرجان سان سيباستيان موقفه من الحرب على غزة، بعد رسالة أصدرتها إدارته خلال دورة 2025 وأدانت فيها «الإبادة والمجازر التي لا يمكن تصورها» بحق الفلسطينيين، وطالبت بوقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وضمان وصول المساعدات.

وشهدت الدورة السابقة عرض فيلم «صوت هند رجب»، بالتزامن مع تحركات وتظاهرات في المدينة شارك فيها وزير الثقافة الإسباني وأسماء سينمائية، من بينها بيدرو ألمودوبار وخافيير باردیم.

وخلال الدورة الحالية، يجدد المهرجان الدعوة إلى إنهاء «الإبادات»، مع إشارة خاصة إلى غزة، ويعلن تضامنه مع صانعي فيلم «نازا» في ظل التهديدات التي يتعرضان لها، وفق موقف إدارة المهرجان. ويضع هذا الموقف المؤسسة الثقافية في قلب نقاش سياسي وإنساني شديد الحساسية، ويعيد طرح السؤال حول حدود الدور الذي يمكن أن تؤديه المهرجانات في زمن الحروب.

ويؤكد ريبورديوس أن امتلاك المهرجان منصة دولية يفرض الحديث عن حقوق الإنسان، معتبرًا أن الصمت أمام قتل المدنيين يتعارض مع الدور الذي يمكن أن تؤديه الثقافة.

«نازا» يضع السينما والحرب تحت المجهر

يحتل فيلم «نازا» مساحة بارزة في هذا النقاش، في ظل ارتباطه بالحرب والتحقيقات التي تناولت الأحداث من زوايا صحفية ووثائقية، من بينها تحقيقات نشرتها «972+» و«لوكال كول» و«الغارديان». ويفتح حضور الفيلم داخل المهرجان نقاشًا حول وظيفة الفيلم الوثائقي في توثيق الأحداث ونقل شهادات المتضررين، خصوصًا عندما تتقاطع الصورة السينمائية مع النقاش السياسي والإعلامي.

ويحتاج هذا النوع من الأعمال إلى قراءة تتعامل معه بوصفه عملًا فنيًا ووثيقة تحمل وجهة نظر، مع الانتباه إلى السياق الذي أنتج فيه والأسئلة التي يطرحها. ومن هنا تكتسب مشاركة «نازا» أهمية إضافية، باعتباره فيلمًا يدخل مباشرة في النقاش حول حدود السينما عندما تقترب من حرب مستمرة.

النجوم والسجادة الحمراء

يستضيف المهرجان مجموعة كبيرة من النجوم، بينهم براد بيت وبينيلوبي كروز وماريون كوتيار وأورلاندو بلوم ورامي مالك وجيريمي آيرونز، إلى جانب ريكاردو دارين الذي يظهر على الملصق الرسمي للدورة. ويمنح هذا الحضور المهرجان قوة إعلامية وجماهيرية كبيرة، لكنه يطرح في الوقت نفسه سؤالًا حول العلاقة بين الصورة الاحتفالية والوظيفة الثقافية للمهرجان، خصوصًا مع تزامن السجادة الحمراء مع نقاشات حول الحرب وحقوق الإنسان.

يمكن للنجوم أن يدعموا الأفلام ويجذبوا الجمهور إليها، لكن التحدي يبقى في أن يستمر الاهتمام بالمحتوى السينمائي بعد انتهاء لحظة التصوير على السجادة الحمراء. فالمهرجان يجمع بين صناعة السينما بصورتها الجماهيرية والثقافة بوصفها مساحة للنقاش، وتبقى قيمة هذه المعادلة مرتبطة بموقع الأفلام والبرمجة في قلب الحدث.

مرحلة جديدة بأسئلة متجددة

يصل مهرجان سان سيباستيان إلى دورته الرابعة والسبعين حاملًا تاريخًا طويلًا وبرنامجًا دوليًا واسعًا وانخراطًا متزايدًا في القضايا التي يرى أنها تقع ضمن مسؤولية المؤسسات الثقافية. ومع مغادرة ريبورديوس الإدارة بعد 15 عامًا، واستعداد مايالين بيلوكي لتولي المهمة في العام المقبل، يدخل المهرجان مرحلة جديدة ستختبر قدرته على الحفاظ على هويته السينمائية، وعلى التوازن بين الفن والمواقف العامة.

الكتابة تدخل «عصر ما بعد الخجل»

حميد عقبي
كاتب ومخرج سينمائي يمني

الكثير من النصوص والمقالات والتقارير تصل إلى القارئ بعد أن مرت عليها آلة الذكاء الاصطناعي مرات عديدة، من دون أن يعرف أحد من أين بدأت مهمتها وأين انتهت وماذا فعلت.

اختارت «ذا أتلانتك» التعبير المثير «عصر ما بعد الخجل». فالخلاف لم يعد حول وجود الذكاء الاصطناعي في الكتابة، ولكن حول اللحظة التي يصبح فيها الاعتراف باستخدامه أمرًا مقبولًا وعاديًا.

اعتراف يحتاج جرأة

يبدو أننا تجاوزنا كثيرًا مرحلة السؤال عما إذا كان الذكاء الاصطناعي قد دخل إلى عالم الكتابة، فهو موجود الآن في كل مكان تقريبًا، وما يحدث في الولايات المتحدة الأميركية يحدث بدرجات مختلفة في أوروبا والعالم.

فالكاتب أصبح يستعين به يوميًا، والمترجم يجربه، وكذلك المدقق اللغوي يمرر إليه النصوص، وحتى المحرر يسأله عن عنوان أو فكرة أو يصوغ من خلاله مانشيت أو يصمم بوستر، وهكذا فإن الكثير من النصوص والمقالات والتقارير تصل إلى القارئ بعد أن مرت عليها آلة الذكاء الاصطناعي مرات عديدة، من دون أن يعرف أحد من أين بدأت مهمتها وأين انتهت وماذا فعلت.

في عالمنا العربي أصبح الاستخدام واسعًا ومفرطًا أيضا، وربما أكثر مما نعترف به. نقرأ نصوصًا وكتبًا ومقالات وترجمات تظهر فيها آثار الذكاء الاصطناعي بشكل واضح، لكننا جميعًا ننكر. وكأن المشكلة ليست في استخدام الأداة وإنما في أن يعرف الآخرون أننا استخدمناها.

وربما لهذا أصبحت كلمة «الذكاء الاصطناعي» تهمة جاهزة في بعض النقاشات الثقافية، يستخدمها الخصوم أحيانًا لإسقاط قيمة نص أو إحراج كاتب.

ما يلفت الانتباه في المشهد الثقافي الأميركي ليس أن الكتّاب هناك أكثر استخدامًا لهذه الأدوات، فنحن لا نملك ما يثبت ذلك، ولكن كون النقاش بدأ يخرج إلى العلن بقوة وشجاعة. تنشط العديد من الصحف الكبرى وتفتح صفحاتها للسؤال، وتحقق في النصوص، وتناقش بجدية الحدود بين المساعدة والكتابة، وخاصة أن بعض من الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي لم يعودوا ينكرون ذلك. والجديد هذه المرة أن المسألة وصلت إلى لحظة أكثر جرأة. بوجود كتّاب يُسألون عن استخدام الذكاء الاصطناعي فلا يعتذرون ولا يبحثون عن عذر، ولكنهم يعترفون ويدافعون عن حقهم في استخدامه. ونجد أن صحيفة أميركية كبرى تنشر مقالًا ولا ترى في ذلك سببًا كافيًا يجبرها على سحبه.

> هل وصلنا فعلًا إلى هذه اللحظة التي لم يعد فيها الكاتب يخاف من أن يقال له: إنك تستخدم الذكاء الاصطناعي؟

من هنا التقطت مجلة «ذا أتلانتك» تحولًا يستحق التوقف عنده، وسمته «عصر ما بعد الخجل». فهل وصلنا فعلًا إلى هذه اللحظة التي لم يعد فيها الكاتب يخاف من أن يقال له: إنك تستخدم الذكاء الاصطناعي؟

هل بدأ عصر ما بعد الخجل؟

فتحت مجلة «ذا أتلانتك» النقاش من حادثة واضحة. الملياردير والمستثمر الأميركي ستانلي دراكنميلر نشر مقالة رأي في «وول ستريت جورنال»، ثم خضعت المقالة للفحص بأداة «بانغرام» المتخصصة في كشف النصوص التي ينتجها الذكاء الاصطناعي، وأشارت النتيجة إلى استخدام مفرط للذكاء الاصطناعي في كتابتها. هنا كان يمكن أن تبدأ الحكاية المعروفة، أي النفي، ثم التبرير، وربما تعديل المقالة أو سحبها.

لكن دراكنميلر لم يفعل ذلك، واعترف باستخدام الذكاء الاصطناعي وقارنه بأنه يشبه استخدام الآلة الحاسبة. هذا الاعتراف هو الذي جعل القضية أكثر إثارة. بول جيغو، رئيس صفحات الرأي في «وول ستريت جورنال»، لم يعتبر هذا الحدث فضيحة تستوجب حذف المقالة.

لكنه دافع عن النشر وطرح مقارنة أخرى موجودة منذ زمن طويل، فالسياسيون ورجال الأعمال والشخصيات العامة لا يكتبون دائمًا مقالاتهم وخطبهم بأنفسهم، ويستعين أغلبهم منذ زمن بكتّاب محترفين. فإذا كان القارئ يقبل مقالة تحمل اسم شخص ويعلم أن هناك مساعدة من إنسان آخر أو مجموعة من المحررين في كتابتها، فما الذي يتغير عندما تصبح المساعدة من آلة؟

الصحفي تشارلي وارزل في برنامج «جلاكسي برين» على «ذا أتلانتك» وجد في هذه الحادثة تحولًا يتجاوز بكثير مقالة دراكنميلر نفسها، وناقش القضية مع الصحفيين إليزابيث سبيرز وتيدي براون. ونفهم من هذا النقاش أن السؤال لم يعد يدور فقط حول اكتشاف استخدام الذكاء الاصطناعي، ولكن حول ما إذا كان هذا الاستخدام بدأ يفقد شيئًا من العار الذي كان يحيط به.

عبرت إليزابيث سبيرز عن أنها ليست مطمئنة لهذا التحول. وهي ترى أن المشكلة ليست في أن تستخدم الآلة لتصحيح خطأ أو البحث عن معلومة، ولكن الخطر أن تدخل هذه التقنية في بناء الفكرة والحجة والنتائج. عندها قد يوفر الكاتب الوقت، لكنه يقبل ويتنازل عن جزء كبير من العملية التي تجعله يفكر ويختبر معطياته وحججه ويكتشف ضعفها. وذكرت تجربتها مع «نيويورك تايمز»، كون عقدها يمنعها ككاتبة مساهمة من استخدام الذكاء الاصطناعي حتى في تحرير النص لغويًا من دون إذن.

المستقبل ليس للكاتب الذي يرفض الذكاء الاصطناعي

«الهاربات» تحصد ذهب ظفار

ظفار (سلطنة عمان) - توج العرض المسرحي التونسي «الهاربات»، تأليف وإخراج لوفاء طبوبي، بالجائزة الكبرى ضمن مسار «عروض النخبة» في الدورة الثانية لمهرجان ظفار الدولي للمسرح، الذي اختتمت فعالياته يوم الثلاثاء في سلطنة عُمان، في تتويج جديد للمسرح التونسي ضمن المشاركات العربية والدولية.

وشهد مسار «عروض النخبة» منافسة بين أربعة عروض مسرحية من سلطنة عُمان والهند وإسبانيا وتونس، وهي عروض سبق لها أن حصدت جوائز في تظاهرات عربية ودولية، ما منح هذا المسار حضورًا تنافسيًا خاصًا ضمن برنامج المهرجان. وحصل «الهاربات» على الجائزة الكبرى وقيمتها 50 ألف دولار.

ومنحت لجنة التحكيم، التي ترأسها المخرج والمؤلف المسرحي العُماني عبدالكريم جواد، جائزتها الخاصة للعرض الهندي «رقصة النسيج»، من بطولة ريما كلينجال، فيما جمع العرض نفسه عددًا من الجوائز، هي أفضل موسيقى وأفضل إضاءة وأفضل ديكور وأفضل إخراج.

وعلى مستوى الجوائز الفردية، نالت نادية عبيد جائزة أفضل ممثلة عن دورها في العرض العُماني «شجرة اللبان»، بينما ذهبت جائزة أفضل ممثل إلى ديفيد جوتريس عن دوره في العرض الإسباني «روميو وجوليت».

وفي مسار «العروض الكبرى»، اتسعت المنافسة لتشمل سبعة عروض من تركيا وجورجيا ومصر وتونس والعراق والإمارات وسلطنة عُمان. وفاز العرض الإماراتي «غياهب الروح» بجائزة أفضل عرض متكامل، كما حصد جوائز أفضل ديكور وأفضل تأليف وأفضل إخراج.

وحصلت المصرية يسرا المنسي على جائزة أفضل ممثلة عن دورها في عرض «متولي وشفيقة»، فيما نال العُماني هشام اليافعي جائزة أفضل ممثل عن دوره في عرض «أصحاب السبت» لفرقة السلطنة للثقافة والفن.

وذهبت جائزة أفضل موسيقى إلى العرض الجورجي «أزيف نفسي»، بينما حصد العرض التركي «هاملت» جائزة أفضل أزياء. ومنحت لجنة التحكيم، برئاسة الممثل السوري أيمن زيدان، جائزتها الخاصة للطفلة دالا حربي عن دورها في العرض المصري «متولي وشفيقة»، من إنتاج فرقة مسرح الطليعة.

وفي مسابقة «مسرح ظفار»، المخصصة للعروض المحلية، فاز «عناية خاصة جدًا» لفرقة الرؤية المسرحية بجائزة أفضل عرض متكامل، فيما منحت لجنة التحكيم جائزتها الخاصة للممثل أيمن عبدالشريف عن دوره في عرض «السادن».

ويؤكد الحضور التونسي في هذه الدورة، من خلال تتويج «الهاربات» بالجائزة الكبرى، موقع المسرح التونسي ضمن المشهد المسرحي العربي والدولي، في تظاهرة جمعت عروضًا من تجارب ومشارب مسرحية متعددة، ووزعت جوائزها بين العروض الجماعية والإنجازات الفنية الفردية.

مسرحية تواصل تألقها